التراجمة في مدينة الإسكندرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين

د. أحمد عبدالعزيز على عيسى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

آداب دمنهور - جامعة الإسكندرية

التراجمة في مدينة الإسكندرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين

تعد مدينة الإسكندرية من أهم ثغور مصر على البحر المتوسط، وقد تمتعت منذ نشأتها بمركز مرموق فى العلاقات بين الشرق والغرب، سواء كانت علاقات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، نتيجة عدة عوامل منها موقع الإسكندرية الاستراتيجى، وسياسة حكام مصر القائمة على تشجيع حركة التجارة العالمية المارة بها[١]، ومن أهم مظاهر تاريخ الإسكندرية وجود الجاليات الأجنبية بها مما تطلب إعطاؤها عناية خاصة[٢]. وذلك منذ العصور الوسطى، فقد ترتب على تشجيع سلاطين المماليك التجار الأوربيين على القدوم لمصر أن كثر عددهم، وقد قدر عدد الأجانب فى الإسكندرية وحدها فى أوائل القرن الرابع عشر الميلادى بنحو ثلاثة آلاف، وكان لكل جالية من هؤلاء الأجانب قنصل[٣]، يشرف على شئون أفراد الجالية ومصالحهم، وقد اتخذت كل جالية لنفسها فندقًا أو أكثر ينزل فيه أفرادها، وقد رتبت أمور الفنادق بحيث تكون لكل منها إدارة مستقلة على رأسها مدير يدير شئون الفندق الذى كان يحتوى على جميع ما يحتاجه التاجر الأجنبى من مأوى وكنيسة وحمام[٤].

وبدخول العثمانيين مصر عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) استمر وجود الجاليات الأوروبية بها، ومما ساعد على ذلك المعاهدات التجارية التى عقدها السلاطين العثمانيون مع كل من البندقية (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) وفرنسا عامى (٩٣٥هـ/ ١٥٢٨م) و(٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م) وإنجلترا عام (٩٧٩هـ/ ١٥٧١م) والمعاهدة الأخيرة حاولت فرنسا وقف تنفيذها، إلا أنها جددت عام (٩٨٩هـ/ ١٥٨١م) وبموجبها صدر العقد التأسيسى الأول لإنشاء شركة الليفانت، وهى شركة إنجليزية مارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة، وفى عام (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م) حصلت الحكومة الإنجليزية على موافقة السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/ ١٦٠٣- ١٦١٧م) على أن تبحر السفن الإنجليزية داخل المياه والموانئ

العثمانية تحت الأعلام الإنجليزية، كما عقدت أيضًا معاهدة مع هولندا عام (١٠٢١هـ/ ١٦١٢م) [٥].

ونظرًا لتوافد الأجانب على مصر فى العصر العثمانى، وخاصة الإسكندرية، كان لابد من وجود تراجمة[٦] لتسهيل المعاملات معهم ومع فئات المجتمع المصرى، والسلطات الحاكمة فى المدينة، على اعتبار أن المترجم هو همزة الوصل بين الحضارات، ولولا وجوده، ما تمت صفقات البيع والشراء وسائر المعاملات. ويعالج الموضوع وجود التراجمة فى مدينة الإسكندرية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. وقد تم التركيز على تلك الفترة على أساس أن النشاط الاقتصادى للأجانب كان مزدهرًا بصورة واضحة فى الإسكندرية، أما القرن الثامن عشر فقد مرت مصر بأزمات سياسية بسبب الصراع بين البيوتات المملوكية، أثر على الوضع السياسى والاقتصادى فى مصر بصفة عامة، وبالتالى على الإسكندرية، والدليل على ذلك يظهر من سجلات المحاكم والتى توضح أن نشاط الجاليات الأجنبية كان ضعيفًا فيه، ولا يقاس بالفترة السابقة.

ويطرح هذا الموضوع عدة إشكاليات منها دور التراجمة فى تسيير الحركة بين أفراد الجاليات والمجتمع المصرى، وكيف ساهموا فى عرض القضايا أمام محكمة الإسكندرية، وما مدى علاقاتهم بأفراد الجاليات من خلال المهام التى كانت تناط إليهم من قبلهم. وهل ساهموا فى تنشيط العلاقة بين أفراد الجاليات وغيرهم من فئات المجتمع؟.

ومن المعلوم أن التراجمة هم الوسطاء بين الجاليات الأوروبية وسكان البلاد، لأن جهل الأجانب باللغتين العربية والتركية كان يعيق الاحتكاك المباشر بينهم، ومن هنا كان التراجمة هم قنوات الاتصال فى جميع المعاملات المختلفة سواء كانت مالية، أو تجارية، أو شخصية. وقد نصت الامتيازات على أنه إذا كان لأحد من أهالى البلاد دعوى على أجنبى فإنه لا يجوز للقاضى البت فى قضيته إذا لم يكن المترجم حاضرًا، وإذا كان مشغولاً فإن القضية تؤجل حتى مجيئه[٧] وكان

يعين للقنصلية الواحدة أكثر من مترجم يرأسهم مترجم أول للجالية، وهو مترجم القنصل ويده اليمنى، إضافة إلى اتخاذ بعض الأوروبيين تراجمة خصوصيين لهم، وكانت الترجمة تمنح كالتزام منذ بداية القرن السادس عشر لليهود والنصارى - وإن كان معظمهم من اليهود - على أن الترجمة كالتزام لم تستمر طويلاً إذ أصبح القناصل هم الذين يتولون تعيين تراجمتهم، ووصلت مدة بقاء المترجم حوالى ثلاث سنوات ونصف السنة[٨].

وتعد وظيفة المترجم من الوظائف المهمة بالقنصلية، فأى خطأ قد يقع فيه يؤدى أحيانًا إلى الإيقاع بالجالية فى مشكلات مع السلطات الحاكمة[٩]، لذا كانت تصدر الأوامر من الديوان العالى بالقاهرة بضرورة أن يتحرى التراجمة الدقة عند ترجمتهم للقضايا، مثل الأمر الصادر لكل من تراجمة الفلمنك (الهولنديين) والإنجليز[١٠]، وقد اعتبر المترجم فى حماية الدولة التى يعمل بقنصليتها، ولأهمية منصبه مُنِحَ امتيازات منها الإعفاء من الضرائب، من هنا كانت أهمية التراجمة[١١]، ويلزم حضورهم لترجمة القضايا، وهو ما ستوضحه الأمثلة التالية.

أولاً: ترجمة القضايا وأداء المهام المكلفين بها

لم يكن فى الإمكان الاستغناء عن التراجمة لترجمة القضايا بين قناصل وأفراد الجاليات الأجنبية وبين فئات المجتمع المصرى، سواء كانت قضايا بيع وشراء، أو دعاوى، أو قروض. فعلى سبيل المثال كان لدى أحمد بن على بن شهاب الطرابلسى مركبًا، وأعلن عن رغبته فى بيعها، فتقدم بستورماركو البندقى لشرائها، وأحضر فى معيته مترجمه شموال اليهودى الذى قام بترجمة صفقة البيع بين الطرفين أمام القاضى، ولكن الوثيقة لم تشر لثمن المركب[١٢]، كما تقدم دمينكو نيقولا، ونيقولا لرنسو البندقيين لشراء مركب من إبراهيم بن شبتاى بن موسى، وقد أحضر المشتريان معهما منولى يانى النصرانى، مترجم البنادقة بالثغر لترجمة صفقة البيع، وقدر ثمن المركب بألف دينار[١٣] وقد أكد المشتريان على لسان المترجم أنهما سيقومان بدفع هذا المبلغ خلال شهرين

من تاريخه، وقد قام المترجم بنقل ذلك للبائع، وقد وافق عليه[١٤] وأحيانًا قد يتدخل المترجم فى ضمان دفع المبلغ للبائع نظرًا لثرائه واتساع مكانته، فقد قام جوان بوانداجريلمو، واستيفنو برناردوا الراجوزى[١٥] كل منهما بشراء مركب مجهزة من على بن حسن بثمن قدره ألفان وسبعمائة وخمسون دينارًا، وقد قام بترجمة تلك الصفقة شموال بن شمس اليهودى مترجم البنادقة وتعهد للبائع بضمان المشتريين فى دفع المبلغ المتفق عليه[١٦] وبترجمة إسرائيل بن يوسف قام بيدال ماركو البندقى بشراء مركب من موسى بن سالم بثمن قدره مائة وخمسون دينارًا[١٧] وإذا كان الطرفان أوروبيين فإنهما يصطحبان معهما المترجم ليتضح أمام المحكمة نوع البيع وثمنه فقد قام انطونيوكليبو البندقى وكيل قنصل البنادقة بشراء مركب من كلميرى برناردو البندقى، وقام إسرائيل بن يوسف اليهودى المترجم بترجمة ما تم الاتفاق عليه أمام القاضى، وأوضح له أن المركب ثمنه مائتان وخمسون دينارًا، وأن البائع قبض هذا المبلغ جملة واحدة[١٨].

واستمرارًا لدور التراجمة قام شموال بن يوسف اليهودى مترجم الفرنسيين بترجمة الدعوى التى رفعها مصطفى بن عبدالله على أبارتو أنطونيو الفرنسى بسبب مبلغ من المال حول أثمان بضائع كان الأخير قد اشتراها من الأول، وأمام القاضى اعترف أبارتو باستلام البضائع، وأنه تبقى فى ذمته للبائع عشرون دينارًا، قام بتسليمها للبائع، وقد نقل ذلك المترجم للبائع وللقاضى وعليه تم فض الدعوى[١٩]، ومن الممكن للمترجم أن يعرف أكثر من لغة؛ فقد قام المترجم نفسه بترجمة صفقة بيع النحاس من دمينكو نيقولا البندقى لعلى بن عبدالله بن محمد النجمى[٢٠]، كما قام كل من قيوربو جاكمو، وباولو دماركو البندقيين بإحضار إسحاق بن إسرائيل، وطلبا منه ترجمة صفقة بيع كتان لعلى سالم بن رزيق المغربى، وقد أوضح المترجم للمشترى وللقاضى أن كمية الكتان تقدر بحوالى سبعة عشر خيشة زنة ذلك أربعة وسبعون قنطارًا[٢١] وأن ثمن ذلك يساوى مائة دينار، وقد قام المشترى بدفع المبلغ جملة واحدة[٢٢].

وفى عام ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م رفعت دعوى من ريسو زنوبيو الجنوى ضد على بن

عبدالعزيز الرواش، وقام سليمان اليهودى المترجم بتوضيحها أمام القاضى، وهى أن المدعى باع للمدعى عليه كمية من الجلود بثمن قدره عشرون دينارًا، وتأخر فى الدفع، وعليه رفع دعوى للمطالبة بحقه، وعندما حضر المشترى أمام القاضى اعترف بشراء الجلود، وعليه ألزم بدفع المبلغ، وقد تعهد بدفعه حين تتسير له الأمور. وقد قام المترجم بنقل ذلك إلى البائع فوافق على ذلك[٢٣]، ومن تجار الجلود الجنويين بالإسكندرية أيضًا ريشو جنتو الذى تصادق مع محمد بن على بن عبدالعزيز على أن يبيع له ثلاثين جلدًا من جلود البقر، وعشرين من جلود الأثوار بثمن قدره ثمانية وثلاثون دينارًا، وقام بترجمة تلك الصفقة بين الطرفين شموال بن يوسف اليهودى[٢٤] وقد حدث خلاف بين دمينكو ماركو وشقيقه نيقولا البندقيين، وبين موسى بن يهوذا بن إبراهيم بسبب أن الأخير اشترى منهما ستين قنطارًا من الفلفل، ولم يدفع ثمنها، وعليه قام البائعان الأخيران باصطحاب سليمان بن أصلان اليهودى المترجم للمحكمة ورفعوا دعوى ذكروا فيها على لسان المترجم ما حدث، وعليه تم استدعاء المشترى أمام القاضى، فأقر واعترف بأخذه لكمية الفلفل المذكورة، وأنه لم يدفع ثمنها، وأكد للمترجم والقاضى أنه لا يستطيع دفع المبلغ- والذى لم تذكره الوثيقة - وذكر أن لديه كمية من النحاس قدرها ستة آلاف وثلاثمائة وسبعة وأربعون رطلاً[٢٥] وهى تعادل فى قيمتها ثمن الفلفل، فهو على استعداد بأن يعطيها لهما، شريطة أن يتنازلا عن دعواهما، وقد وافقا بعد أن بيَّن لهما المترجم ذلك[٢٦].

وإذا كانت هناك صفقات تجارية تعقد خارج مصر بين طرفين أحدهما أوربى، ويريدا التأكيد على تلك الصفقات فى محكمة الإسكندرية، كان لابد من حضور المترجم لترجمة الاتفاق، بعد أن يحضر الطرفين صحة ما يؤكد ذلك، أى الحجة الصادرة من المكان الذى عقد فيه الاتفاق، فعلى سبيل المثال أحضر مصطفى بن سيدى حجة تؤكد قيام علاقات تجارية بينه وبين كل من جوان أنتون، وياقور فرستوانا، ومارس قول مونام الفرنسيين؛ بمدينة طرابلس الشام، وقد أرادوا التأكيد على ذلك وتوثيقه بمحكمة الإسكندرية، فقاموا بإحضار

شموال اليهودى ترجمان الفرنسيين، الذى قام بترجمة الاتفاق، وقد حضر ذلك بعض من التراجمة المسلمين مثل مصطفى بن عبدالله، وحسن بن على الأندلسى[٢٧] لمعرفتهما ودرايتهما باللغة الفرنسية ولعل السبب فى حضورهما التأكد من صحة ما قام المترجم بترجمته. ويواصل التراجمة ترجمتهم لصفقات البيع والشراء، فقد قام إسرائيل بن يوسف بترجمة صفقة بيع الجلود، التى قام النورى على بن أبى الجود ببيعها لتيبان سوما استيفنو البندقى، وهى عبارة عن كمية كبيرة من الجلود البقر للبائع قدر ثمنها بألفين وسبعمائة وخمسة وعشرين دينارًا، وأوضح المترجم للبائع أن المشترى سيقوم بدفع ألف وخمسة وعشرون دينارًا من المبلغ، والباقى تعهد بسداده فيما بعد، ووافق البائع على ذلك[٢٨] وبحضور نفس المترجم وترجمته قام ونتور فريشتو ماركو البندقى بشراء عشرين قنطارًا وخمسين رطلاً من السنامكى بثمن قدره مائة وستون دينارًا من إسحاق بن إبراهيم، وذكر المترجم للبائع أن المشترى سيقوم بدفع المبلغ دفعة واحدة[٢٩] وكان كرادوين لويز الجنوى من تجار الزنجبيل بالثغر، وأراد عقد صفقة لشراء كمية من سليمان بن عبدالله فأحضر معه باروخ اليهودى المترجم الذى أوضح للبائع أن المشترى يرغب فى شراء ثلاثة عشر زنبيلاً[٣٠] قدر وزنهم بثلاثة وثلاثين قنطارًا، وواحدٍ وثلاثين رطلاً، وقد وافق البائع، ولكن الوثيقة لم تشر لثمن البيع[٣١]، وأحيانًا - كما سبق القول - يحضر لعقد الصفقة أكثر من مترجم لضمان دقة الترجمة، وسلامة عملية البيع، فقد قام كل من يوسف المالطى، ويوسف بن افرايم اليهوديين بترجمة الصفقة التى عقدت بين كرادو لويز الجنوى، وإبراهيم بن شبتاى بن شالوم، حيث اشترى الأول من الثانى كمية من المرجان قدرها ستة وتسعون رطلاً مقابل كمية من الفلفل والزنجبيل والقماش[٣٢].

وفى دعوى صادرة من محمد بن على الكيلانى، على لرينسو لوكا البندقى بحضور إسرائيل بن موسى المترجم، أنه باع له مائة وعشرين مثقالاً من المسك، ثمن كل مثقال عشرة أنصاف فضة[٣٣] أى ما يعادل ألفًا ومائتين نصفًا فضة،

ودفع له من ذلك اثنين وثمانين نصفًا فضة، وعليه فهو يطالب بالباقى، وقد نقل المترجم ذلك للمدعى عليه، فذكر الأخير أنه لم يقم بشراء المسك من المدعى وطلب منه البينَّة فما كان منه إلا أن أحضر شاهدًا واحدًا أكد صحة ما ادعى به، ولكن القاضى أنكر شهادته لأن شاهدًا واحدًا لا يكفى، فطلب المدعى عن طريق المترجم يمين من المدعى عليه، فحلف بالله والإنجيل أنه ما اشترى المسك المدعى به، وعليه أصدر القاضى حكمه بأنه لا يجوز للمدعى أن يطالب المدعى عليه بأى شئ، ونقل المترجم هذا الحكم للأخير، وعليه تم فض الدعوى[٣٤] وعلى عكس ما سبق تصادق مصيلح بن بيرس مع دومينكو سبيون البندقى، على أن آخر ما يستحقه الأول لدى الثانى مائتى وستة وسبعون دينارًا باقى ثمن زنجبيل، وقد اتفق الطرفان على أن أحدهما لا يستحق قبل الآخر شيئًا مطلقًا، وكان ذلك بحضور وترجمة إسرائيل بن يوسف ترجمان البنادقة[٣٥]، وأيضًا بحضور وترجمة موسى بن يوسف اليهودى ترجمان الفرنسيين باع أنطونيو أنطونيو أرنا الفرنسى لنورالدين بن الشهابى أحمد ثلاثة عشر صندوقًا من المرجان التونسى مقابل اثنى عشر ألفًا وتسعمائة وخمسة وتسعون رطلاً من الزنجبيل، وخمسة آلاف ومائة وثمانية عشر رطلاً من جوزة الطيب[٣٦].

ومن تجار الصبر بالإسكندرية فرنسيسكو كوريل الفرنسى الذى أحضر معه

إسرائيل بن باروخ ترجمان الفرنسيين لترجمة عقد الصفقة مع عبدالجواد بن على وقدرها عشرة قناطير وعشرين رطلاً، واتفق الطرفان على الثمن وقدره ثلاثمائة واثنين وثمانين قرشًا، حسابًا عن كل قنطار سبعة وثلاثون قرشًا[٣٧] ونصف قرش، وقد اعترف المشترى بتسلم الصبر المباع[٣٨] كما قام نفس المترجم بترجمة الأشهاد الصادر من فرنسيسكو كروتو الفرنسى أنه فى ذمته لعبد القادر بن عبدالله مبلغًا وقدره ثلاثة آلاف وسبعمائة وعشرة أنصاف، ثمن ستة وعشرون قنطارًا ونصف قنطار من الصبر، وقد صدق على ذلك المترجم والبائع[٣٩].

ومن قضايا الدعاوى التى قام المترجمون بترجمتها الدعوتين اللتان رفعهما

كل من زين الدين سالم بن عاشور، ونورالدين بن شهاب الدين أحمد ضد جوان بودير القنصل الفرنسى بالإسكندرية والمتحدث على بيت مال الفرنسيين، أن لهما عند فرتيت الفرنسى المتوفى، والذى رصد كل ما يملكه لصالح بيت مال الفرنسيين، لعدم وجود ورثة له، مبلغًا وقدره ألف وتسعمائة وواحد وأربعون قرشًا وربع قرش، أثمان قرفة ونيلة وقماش، وعليه تم استدعاء القنصل للمحكمة لسؤاله فأتى بمعيته مترجمه إسرائيل اليهودى، الذى قام بترجمة الدعوى للقنصل، فطلب الأخير من المدعيين البينَّة، فأحضرا عددًا من الشهود أكدوا صحة ما ادعيا به، وعليه أصدر القاضى حكمه بأن يرد المبلغ للمدعيين من تركة المتوفى، وقام المترجم بنقل ذلك للقنصل، وعليه قام الأخير بتنفيذ الحكم(٤٠).

كما قام التراجمة بترجمة اتفاق الاستئجار، ففى عام ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٦م، استأجر على أفندى قاضى الثغر من فنطانه الفرنسى مركبًا لنقل البضائع من أرز وقمح وشعير من الإسكندرية لبيعها فى استانبول، نظير نولون (أجرة النقل) وقد حضر ذلك الاتفاق القنصل الفرنسى لندفور، وقام بترجمته يوسف، ونسيم وداود اليهودى كل منهم من تراجمة الفرنسيين، وقد طلب المستأجر من التراجمة توضيح شرطه للمؤجر، وهو عند سفر المركب إذا هاجمه القراصنة، وأخذوا ما هو موجود عليه من بضائع، كان عليه دفع ثمن ما أخذ منه للمستأجر من ماله، وقد وافق على ذلك، وضمنه أنتونى فرانسوا، وأنتونى بونى من التجار الفرنسيين بالثغر(٤١).

كما كان للتراجمة دور فى ترجمة قضايا القروض، من ذلك أن حسين بن عبدالله رفع دعوى ضد بياجى البندقى بسبب قرض قدره سبعة وخمسون دينارًا، وتم استدعاء المدعى عليه، وأحضر معه إسحاق بن إسرائيل المترجم، وقام الأخير بترجمة الدعوى للمدعى عليه، الذى اعترف بتسلمه المبلغ وتعهد بسداده(٤٢) وبحضور وترجمة المترجم والذى لم تشر الوثيقة إليه اعترف قاريسو ترويز البندقى أنه مدان لأبى العباس بن أحمد ومنصور بن عمار بقرض قدره

مائتى دينار، وقد تعهد المقترض على لسان المترجم بأنه سيقوم بسداد المبلغ حين تتيسر له الأمور، وقد وافق المقرضان على ذلك[٤٣] ومن التراجمة المسلمين مامى بن عبدالله وحسن بن على اللذين كانا لهما دراية باللغة الفرنسية، وقاما بترجمة الدعوى الصادرة من أحمد بن عبدالله على توفلو دنيل الفرنسى بسبب قرض قدره ثلاثون دينارًا ونصف دينار، وطالبه بذلك عن طريق المترجمين، فأجاب أنه اقترض هذا المبلغ بالفعل، وقام بدفع عشرة دنانير، واختار حبسه على الباقى[٤٤] وبحضور وترجمة نفس المترجمين ادعى حسن بن أحمد أنه أقرض لوكا مكريتو الفرنسى أربعون دينارًا، وقد اعترف الأخير بذلك وتعهد بسداد مبلغ القرض[٤٥] ومن التراجمة المسلمين أيضًا حسن بن حسين مترجم الجنويين والراجوزا الذى قام بترجمة اتفاق القرض الذى عقد بين عمر بن يوسف ونيقولا بترو الجنوى حيث أقرض الأول الثانى مائة وخمسين قرشًا، وتعهد المقترض بسداد المبلغ حين تتيسر له الأمور[٤٦] فى حين اتفق الزينى بن عبدالله مع دمينكو نيقولا البندقى من تجار ثغر إسكندرية على أن يقرضه ألفًا ومائتى دينار، على أن يقوم بسداده بعد ثلاثة أشهر، ولكن يضمن الزينى حقه رهن له دمينكو كمية من حلى النساء، وأوانى فضية وأقمشة، وقد تم ذلك بترجمة منولى يانى مترجم البنادقة[٤٧]، وفى عام ١١١٤هـ/ ١٧٠٣م توفى بورا الفرنسى، وكان قبل وفاته قد اقترض من مصطفى بن عبدالله مائة وواحدًا وخمسين قرشًا، ولكن حدث أن وشوا، وجايرا الفرنسيين سيطرا على مخلفات المتوفى، وعليه رفع صاحب الحق دعوى يطالب فيها بمبلغ القرض، فاستدعى القاضى القنصل الفرنسى بونو، فحضر ومعه مترجمه أنتونى شطوا الفرنسى[٤٨]، وعرض الأمر على الأخير فترجمه للقنصل، فما كان من الأخير إلا أن قام بدفع المبلغ للمدعى من تركة المتوفى بعد أن أثبت حقه عن طريق الشهود[٤٩].

كما كان للتراجمة مهام يكلفون بها من قبل أفراد الجاليات الأجنبية وبعض قناصلهم أو وكلائهم وكانت مهام اقتصادية، واجتماعية، وأحيانًا الإبلاغ عن

الحوادث لإنشغالهم، للثقة فى المترجمين.

ومن ضمن المهام الاقتصادية التوكيل فى القضايا المالية، فعلى سبيل المثال وكل ريموند ماركو وكيل قنصل البنادقة مترجمه إبراهيم بن افرايم اليهودى لمطالبة ستيفان يانى القبرصى بما عليه من دين قدره أربعمائة وثمانون دينارًا، وقد قام المدين بدفع المبلغ للمترجم أمام القاضى[٥٠] كما وكل برلنو لدويك البندقى إسرائيل بن يوسف مترجم البنادقة لاستخلاص الديون التى كانت له بذمم بعض الأفراد، وإقامة الدعاوى القضائية ضد من يمتنع عن سداد دينه[٥١] وكان القنصل البريطانى بالإسكندرية بنيامين شكوب مستأجرًا لوكالة، وحاصل (مخزن) من بلال بن على بن بلال، وبلغت قيمة الإيجار ستمائة وستة وتسعين نصفًا، فقام القنصل بتوكيل أندريا دموسيه لدفع المبلغ فقام الأخير بتوكيل هارون بن سلمان اليهودى مترجم الإنجليز لدفعه للمؤجر[٥٢]، كما وكل القنصل السابق ذكره نفس المترجم فى رفع دعوى ضد فرنسيسكو بلندر الفرنسى بسبب مبلغ كان له بذمته قدره ثلاثة وثلاثون دينارًا، ورفع الوكيل الدعوى، وقد اعترف فرنسيسكو بأخذ المبلغ، ولكنه لم يتمكن من دفعه فتم وضعه فى سجن المحكمة، وعلى أثر ذلك تدخل القنصل الفرنسى بالإسكندرية سيمون أنتون، وقام بدفع المبلغ للمترجم نيابة عن المدعى عليه، وعلى أثر ذلك خرج الأخير من السجن[٥٣] وهذا المثال يعطى مؤشرين الأول أن القنصل الفرنسى لم يكن ليرضى بسجن مواطن فرنسى، خاصة إذا كان على يد القنصل البريطانى، وهو نوع من التنافس البريطانى الفرنسي. والثانى أن المترجم كان ملمًا باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

وفى عام ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م كلف أنتونى وكيل القنصل الفرنسى مترجمه يوسف اليهودى برفع دعوى على كورنى الفلمنكى بسبب مبلغ قدره مائتان وخمسون قرشًا، أعطاها له ممتيرنا الفلمنكى ـ التاجر ببلده ـ كى يوصلها لوكيل القنصل، وأمام القاضى سئل كورنى عن ذلك فأجاب بالاعتراف بتسلم المبلغ كأمانه ليوصلها للموكل. وتم وضع المبلغ فى صندوق داخل المركب، وبعد سفره

متوجهًا إلى الإسكندرية هجم عليه أربع سفن من سفن القراصنة الأسبان، وأخذوا الصرة الموجود بها المبلغ، ولكن المدعى لم يصدق ذلك، وطلب يمين المدعى عليه، فحلف على ما حدث وأنه لم يقصر ولم يفرط فى شئ، وقد أكد ذلك من كان معه على المركب، وعلى هذا الأساس صدر حكم القاضى بأنه لا يجوز للمدعى أن يطالب المدعى عليه بشئ من المبلغ كونه لم يقصر فى أداء ما عليه(٥٤).

وبحضرة عدد من أعيان الثغر لدى القاضى حضر مجموعة من التجار الراجوزا، ووكلو عنهم باروخ بن موسى اليهودى مترجم الفرنسيين فى دعوى بأنهم يأتون لميناء الإسكندرية بمختلف البضائع منذ عشرين سنة، وكان المتحدث عليهم القنصل الفرنسى لينظر فى مصالحهم وأحوالهم، بما فيه المصلحة لهم، وكان لا يأخذ منهم أى أموال زائدة لجهة القنصلية، ولكن حدث أن تم تعيين القنصل الإنجليزى عليهم، فقرر عليهم أموالاً زائدة، وبناء على ذلك فهم لا يرضونه قنصلاً عليهم، بل يريدون كرستلوفلو دينتو الفرنسى قنصلاً عليهم، على أن يتولى أمورهم كلها، وقد طلبوا من الحاكم الشرعى على لسان المترجم تنفيذ هذا المطلب فوافق عليه(٥٥). وفى قضية مشابهة وكل مجموعة من المسيين(٥٦) هارون اليهودى المترجم فى استخلاص مالهم لدى القنصل الفرنسى من أموال كانت لهم بحوزته، على أن يتولى أمورهم جوان قنصل الفلمنك(٥٧)، ويبدو هنا أنهم قد تضرروا كثيرًا عندما كانوا يخضعون للقنصل الفرنسى. وأخيرًا أقام فرنسيسكو ترجمان الفرنسيين دعوى نيابة عن التجار الفرنسيين، الذين كانوا يعملون فى تجارة البكسماط (وهو نوع من الخبز الجاف) بسبب تغريمهم أموالاً زائدة مما أضرهم، ولما تحقق القاضى من ذلك أصدر أمرًا بعدم فرض أية أموال زائدة عليهم(٥٨).

كما وجدت توكيلات للتراجمة فيما يتعلق بالسلع، فعلى سبيل المثال وكلَّ بعض التجار الفرنسيين مترجمهم باروخ بن موسى اليهودى لرفع شكوى ضد بعض سكان الإسكندرية بسبب المضايقات التى كانوا يتعرضون لها من قبلهم

أثناء عملية عرض السلع فى الأسواق، ولما تحقق القاضى من ذلك بناء على دعوى المترجم أصدر أمره بعدم تكرار ذلك[٥٩] كما وكل كل من ياكمو لويزو، وياكموبنيتو، ونيقولا بريو، وتشان سريانو البنادقة، مترجمهم استفانى ياكمو النصرانى لمطالبة استيفنو برنارد قنصل الراجوزا بما لموكليه لديه من سلع أخذ ثمنها، من فلفل، وزنجبيل ودار صينى[٦٠] وقد اعترف القنصل باستلام المبلغ، وتعهد بإعطاء السلع للموكل[٦١] فى حين تسلم شموال بن يعقوب اليهودى مترجم البنادقة ووكيل جوان ايموبيرو التاجر بالإسكندرية، ووكيل قنصل البنادقة من باولوكوليكو البندقى ستمائة وخمسة وسبعين قنطارًا من الصابون بثمن قدره ثلاثمائة وسبعة وثلاثون دينارًا[٦٢] ونظرًا لضخامة تلك الكمية فإن المترجم بصفته وكيل عن صاحبها ربما سيقوم بتوزيعها على التجار لتحقيق أفضل الأرباح للموكل.

واستمرارًا لدور التراجمة فى أداء مهامهم، فقد وكلهم بعض أفراد الجاليات لشراء مراكب لنقل السلع بين ميناء الإسكندرية وغيره من موانئ البحر المتوسط، من ذلك أن ياكمو دوتلير الفرنسى وكل مترجمه باروخ بن موسى اليهودى لشراء مركب لنقل السلع والأفراد نظير أجرة من الإسكندرية ليافا[٦٣] كما اشترى نفس المترجم لوكيله بترون أنطونيو، والمقيم وقتها بمرسيليا مركب من جانى ياكمو بمبلغ قدره عشرة آلاف وستمائة نصف فضة[٦٤] فى حين اشترى إسرائيل بن شمس لوكيله الفرنسى فرانسوا دلوكيه مركبًا من نيقولا فالديه الفرنسى بثمن قدره عشرون ألف نصف فضة(٦٥) كما كان لدى نيقولا كورنا الفلمنكى مركبًا اشتراها عن طريق التوكيل الذى منحه لباولو مترجم الفلمنك بالثغر السكندرى[٦٦].

أما عن المهام الاجتماعية فمنها أنهم كانوا يحصلون على إذن من القاضى لمن أراد أن يحج لبيت المقدس لأفراد الجاليات، فعلى سبيل المثال توسط شموال بن إبراهيم بن شموال اليهودى مترجم القنصل الفرنسى من أجل سفر جوان بطوب، وسليستر ميخائيل الفرنسيين للقدس لزيارة كنيسة القيامة، وقد

أعطاه القاضى الإذن بسفرهما[٦٧] كما حضر للقاضى باروخ بن موسى، وموسى بن يوسف اليهوديان وهما من تراجمة الفرنسيين وصحبتهما أفليبو جوان قسيس وكيل القنصل الفرنسى، واستئذناه فى سفره لزيارة بيت المقدس، وقد أعطاهما الإذن، بعد تسجيل ذلك فى سجل المحكمة[٦٨].

ومن المهام التى كانت توكل إليهم ما يتعلق بالعبيد والجوارى[٦٩]، من ذلك أن شموال بن إبراهيم بن شموال اليهودى المترجم كان وكيلاً لكليارموا بولا القنصل الفرنسى، وطلب منه أن يبيع الجارية الحبشية التى كانت بحوزته، وتدعى مريم، فقام ببيعها لكليرا جوان الراجوزا وطلب الأخير من المترجم أن يستصدر إذنًا من القاضى بسفرها هى وجارية أخرى إلى بلاده، وبالفعل حصل المترجم على هذا الإذن، وسمح لهما بالسفر بعد أن وافقتا على ذلك[٧٠]، كما وكل مرسيليه الفرنسى موسى بن يوسف اليهودى ترجمان الفرنسيين ببيع الجارية المسلمة التى كان يملكها واسمها فايده، وقام بشراءها حسام بن عبدالله الاستانبولى، ودفع للمترجم ثمنها وقدره واحد وعشرون دينارًا، وعشرة أنصاف، وتسلم المشترى الجارية من الموكل، ثم قام بعتقها[٧١] وعلى عكس ما سبق اشترى باروخ بن موسى اليهودى مترجم الفرنسيين لسيمون أنطونيو وكيل القنصل الفرنسى من قورد ريس مملوك يدعى متبيلو أنطونيو بثمن قدره ثلاثة وثلاثون دينارًا[٧٢] كما اشترى له من أحمد ريس جارية اسمها قطرنية، وقدر ثمن البيع بأربعين دينارًا[٧٣] وفى الحالتين دفع المبلغ للبائعين جملة واحدة.

ومن ضمن العادات الاجتماعية لأفراد الجاليات الأوروبية السماح لهم بجلب الخمور من الخارج، ففى العصر المملوكى تمتع الأوروبيون داخل فنادقهم بقسط وافر من الحرية، فقد سمحت لهم السلطات الحاكمة بإحضار الخمور اللازمة لهم فى سفنهم، وإنزالها إلى فنادقهم، ويبدو أن التجار الأجانب اعتادوا إحضار هذه الخمور بكميات ضخمة، وكانت تفرض عليها ضرائب، كانت تقدر فى السنة الواحدة بأربعين ألف دينار[٧٤] وفى العصر العثمانى تمتعوا بهذا الحق طبقًا لأوامر سلطانية، وأوامر صادرة من الديوان العالى، فقد سمح لقناصل البنادقة

والإنجليز، وفرنسا والفلمنك، بجلب الخمور من الخارج، والتى كانت تعبأ فى صناديق تعرف بالبتاتى - جمع بتية - وكان لكل جالية من الجاليات الأربع أربعين بتية، قدر على كل بتية ثمانى قروش ونصف تدفع كرسوم، وعليه يكون جملة المقدر على البتاتى سنويًا ألفًا وثلاثمائة وستين قرشًا وقد ساهم التراجمة بصفتهم وكلاء للقناصل باستلام تلك الكميات من التجار، وإيصالها لقناصلهم، فعلى سبيل المثال أقر كل من إسحاق، وأصلان، ومردخاى، وسلمون اليهودى كل منهم تراجمة ووكلاء قناصل البندقية والفلمنك والإنجليز والفرنسيين، أنه قد وصل لهؤلاء القناصل مائة وستون بتية، بحيث يكون نصيب كل قنصل أربعين بتية، وقد تم تسليم الأموال المقررة على تلك البتاتى لملتزم الثغر وقتها رفائيل اليهودى(٧٥).

ومن مهام التراجمة أيضًا الإبلاغ عن الحوادث التى قد تحدث لبعض أفراد الجاليات الأوروبية، فعلى سبيل المثال أبلغ سليمان بن أصلان اليهودى مترجم البنادقة أن ضيف الله بن عبدالرحمن بن أحمد المغربى كان مستأجرًا لوكالة بسوق البحر، وبهذه الوكالة حاصل لأحد البنادقة كان مستأجرًا له. وقد حدث أن بعض اللصوص تسللوا ليلاً وكسروا باب الوكالة، وسرقوا فضة ونحاس ومرجان من الحاصل، كون أن المستأجر للوكالة تركها دون حراس. ولكن ضيف الله أنكر ذلك، وأكد لمستأجر الحاصل أنه لم يسرق شيئًا، فما كان من المترجم إلا أن أحضر بعض الشهود، وبسؤالهم، ذكروا أنهم رأوا ثلاثة من اللصوص يتسللون ليلاً، قاموا بسرقة الحاصل، وحتى لا يتكرر ذلك أصدر القاضى حكمًا بأنه على ضيف الله القيام بتعيين بواب للوكالة، وبالفعل قام بشراء عبد، وعينه لتلك المهمة(٧٦) كما أبلغ ترجمان الإنجليز باروخ اليهودى أن بعض التجار الإنجليز الواردين لثغر إسكندرية حدثت لهم مشكلة، وهى أنهم ليس لهم سكنًا أسوة بأمثالهم، وأنه بداخل الثغر بسوق البن فندق يعرف بفندق الجنويين، والراجوزا، وهو خال من السكان، وعليه فالمترجم يلتمس الإذن بإسكان التجار الإنجليز فيه، وقد تم إرسال مخاطبة للديوان العالى فى القاهرة بهذا الشأن، وعليه صدر

الأمر من الديوان بضرورة إعمار ذلك الخان وتجهيزه للتجار الإنجليز. ولكن القنصل الفرنسى، والذى كان يشرف على الجنويين والراجوزا، اعترض على ذلك بحجة أن ذلك الفندق سكن لهم منذ فترة طويلة، وبه طاحون وفرن لطحن وخبز العيش لهم، وعليه صدر الحكم أن يسكن التجار الإنجليز الفندق، وليس لهم حق الانتفاع بالفرن والطاحون(٧٧).

وفى عام ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م وقعت حادثة لأحد البنادقة وهو دانيال لدفارو الذى صعد على السطح لاحضار بعض الأخشاب، ولكنه وقع فكسرت رجله اليمنى، وقتها سارع إبراهيم بن سلمون اليهودى مترجم البنادقة، وقام بإبلاغ القاضى، الذى أرسل بعض من يثق فيهم للكشف على المصاب، والتأكد من صحة كلام المترجم. وقد توجهوا لسكن دانيال فوجدوه على الحالة المبلغ عنها، وذلك بحضور ابنه واثنين من أقربائه، وقد أكدوا أن الحادثة قضاءً وقدرًا(٧٨) معنى ذلك أن الموضوع لا توجد فيه شبهة جنائية. وأخيرًا أبلغ حييم بن يوسف اليهودى مترجم الفرنسيين، بأنه وقعت حادثة للفرنسيين، فقد جاءت الأمواج عالية واصطدمت بجدار الوكالة التابعة لهم، والتى بها سكن القنصل الفرنسى. وكان من نتيجة ذلك هدم أربعة حواصل والبيوت التى تعلوها، وقد زاد خوف القنصل وجاليته من ذلك الخراب، وتكراره مرة أخرى، فتهدم الوكالة كلية، والتمس على لسان المترجم معاينه تلك الحادثة، وعليه أرسل القاضى صحبة المترجم، كاتبه، ومعمارباش، وشيخ طائفة البنائين والمهندسين والنجارين، وتوجه الجميع للوكالة، وتمت المعاينة، فوجدوا أن كلام المترجم صحيح، واقترحوا بناء رصيف ملاصق للحائط الشرقى للوكالة حتى لا تتكرر تلك الحادثة، وتم عمل تقدير مبدئى لتكلفة ذلك الرصيف فبلغ سبعة آلاف ريال(٧٩) وأربعة عشر نصفًا، وتم إخبار القاضى بذلك، فأمر باتخاذ اللازم(٨٠).

ويظهر مما سبق الدور المهم الذى لعبه التراجمة فى عملية الترجمة، وأداء المهام المكلفين بها، فوجود الجاليات يرتبط لحد كبير بوجود التراجمة، ولولاهم ما تأقلم أفراد الجاليات مع المجتمع المحيط بهم.

ثانيًا: النشاط الاقتصادى للتراجمة.

حققت وظيفة المترجم الثراء لمعظم شاغليها، خاصة وأنه كان معفيًا من الضرائب، وهذا الثراء ناتج عن المبالغ التى كانوا يحصلون عليها عند ترجمتهم للقضايا، وأداء المهام لأفراد الجاليات الأجنبية، كما كانت لهم عوائد على المراكب المحملة بالسلع لهؤلاء[٨١] لدورهم فى عملية التخليص مع إدارة الميناء، وإذا أراد صاحب السلعة بيعها كان يتم الاستعانة بالمترجم، وفى كلتا الحالتين كان يحصل على عوائد من صاحب الصفقة، ونتيجة لهذا الثراء عمدوا إلى استثمار أموالهم فى التجارة والإقراض.

قام بعض التراجمة بشراء حواصل، أو منازل بها حواصل لتخزين بضائعهم فيها، فقد اشترى منولى يانى مترجم البنادقة من بيرو أنطون المسينى منزل بخط حارة النصارى يشتمل على ثلاث حجرات، وايوان وحاصلين، بثمن قدره مائة وعشرة دنانير[٨٢]، كما اشترى يوسف بن شموال اليهودى مترجم الفرنسيين مكانًا يشتمل على أربعة حواصل معدة لتخزين البضائع، ويعلو تلك الحواصل قاعات مجهزة للسكن بمبلغ عشرة آلاف نصف فضة[٨٣].

هذا وقد تاجر التراجمة فى العديد من السلع منها الخيار الشنبر، ومنهم شموال بن شمس اليهودى مترجم البنادقة، والذى كان لديه كمية كبيرة منه قدرت بخمس وتسعين قنطارًا، وأربعة وأربعين رطلاً، معبأة فى سبعة وخمسين قفصًا قام ببيعها لأرئيل بن أنطون بن أوريل، واشترط البائع أن يتحمل المشترى أى ضرائب تفرض على تلك الكمية، وقد وافق على ذلك[٨٤]، كما قام فرنسيسكو جريدموا الفرنسى بشراء عشرين قنطارًا من شموال بن سيمون كوهان اليهودى مترجم الفرنسيين بمبلغ ألف دينار، وقد ذكر المشترى بأنه سيسافر لبلاده لبيع تلك الكمية مع كميات أخرى هناك[٨٥] كما اتفق باروخ بن يعقوب اليهودى مترجم البنادقة مع نيقولا جريلو البندقى على أن يبيع له كمية من الخيار الشنبر قدرها ثلاثة قناطير، كل قنطار مائة رطل بثمن قدره مائة وخمسة دنانير، وقد حضر ذلك الاتفاق إسرائيل بن يوسف وهو من تراجمة البنادقة بالثغر للتصديق

عليه[٨٦]، وفى بعض الأحيان كان يتم جلب تلك السلعة من رشيد لبيعها فى الإسكندرية لنشاطها الاقتصادى، فقد أحضر إسرائيل بن باروخ، ويعقوب بن إبراهيم كميات من رشيد، ووضعوها فى أحد الحواصل تمهيدًا لبيعها فيما بعد[٨٧]، وترجع عملية التخزين ربما تحسبًا لارتفاع سعره، كى يتم تحقيق أعلى الأرباح.

كذلك اشترك التراجمة فى تجارة البهار، فعلى سبيل المثال اشترى فرنسيسكو ميخائيل قسطنطيني قنصل البنادقة من مترجمة إسحاق بن إسرائيل بن حييم عشرة قناطير فلفل بثمن مائتين وخمسين دينارًا، وقد تعهد المشترى بدفع المبلغ على دفعتين الأولى مائتى دينار، والثانية خمسين دينارًا[٨٨] فى حين ادعى أرنو دولى سراوس الفلمنكى على سليمان اليهودى مترجم الفرنسيين أنه منذ ما يزيد عن سنتين من تاريخه اشترى منه عشرين قنطارًا، وستين رطلاً من القرفة، وقدر ثمن كل قنطار بستين قرشًا، ولما سافر المدعى بالقرفة لبلده وجدها مخلوطة ببضائع أخرى، ولما عاد رفع دعوى متهمًا البائع بأنه هو الذى فعل ذلك، ولكن الأخير أنكر متهما المدعى بفعل ذلك، كما أنه لا يوجد شهود على ما ادعى به، وعليه صدر الحكم بأنه طالما سافر بالقرفة لبلاده فليس له حق بأن يطالب المدعى عليه بشئ[٨٩] كما كان للتراجمة دور فى تجارة الكتان[٩٠] والفول[٩١] والملح[٩٢] والصابون[٩٣] والمرجان التونسى[٩٤].

ومن السلع التى تاجر فيها التراجمة المنسوجات، منهم منولى زمريا مترجم البنادقة الذى باع كمية من القماش لمحمد بن عبدالله، ويوسف بن عبدالله بمبلغ قدره أربعة وعشرون دينارًا وستة عشر نصفًا فضة، وقام المشترى بدفع المبلغ جملة واحدة[٩٥] فى حين ادعى يحيى بن أبى الخير على إسرائيل بن يوسف مترجم البنادقة أنه يستحق بذمته دينار، باقى ثمن كمية من القماش، كان قد اشتراها منه، ولما سئل المدعى عليه، أجاب بالاعتراف، وتعهد بدفع المبلغ[٩٦] وفى عام ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م اشترى منولى يانى النصرانى مترجم البنادقة من ميسور ماركو البندقى ستمائة وأربعين ذراعًا[٩٧] من الحرير الملون بثمن قدره

ثلاثون ألف نصف فضة، عن كل ذراع سبعة وأربعون نصفًا، وقام المشترى بدفع المبلغ جملة واحدة بعد استلامه للحرير المباع[٩٨] وكان إسرائيل بن يوسف بن إبراهيم مترجم البنادقة مدانًا لإبراهيم بن يحيى بسبعة دنانير ونصف، باقى ثمن أقمشة كان قد اشتراها منه، ولكن حدث وأن ماطل فى دفع ما عليه فرفع إبراهيم بن يحيى دعوى لإثبات حقه عن طريق الشهود، والذين أكدوا صحة ما ادعى به، وعليه الزم المشترى بدفع المبلغ[٩٩] فى حين باع شموال بن ايليا مترجم البنادقة لماركو بطسة البندقى كمية كبيرة من الحرير قدر ثمنها بمائة وخمسة وثمانيين ألف نصف، وستة وأربعين نصفًا[١٠٠] ويكشف المثال الأخير دورهم الواضح فى تلك التجارة.

كما اشترك التراجمة فى تجارة الجلود لأهميتها، نظرًا لدخولها فى العديد من الصناعات، ومن هؤلاء يوسف بن موسى اليهودى مترجم البنادقة الذى باع ليوسف بن حييم مائة وخمسة وتسعين جلد جاموس، وعشرة جلود بقر بثمن قدره خمسون دينارًا[١٠١] واتفق إسحاق بن يعقوب مترجم البنادقة مع نيقولا جريلمو وميتو بلكر البندقيين، أن له بذمتهما مائة وسبعة وتسعين دينارًا، ثمن مائة وثلاثة وستين جلد بقر، ومائة وأربعين جلد جاموس، وقد حضر الاتفاق من تراجمة البنادقة إسرائيل بن يوسف[١٠٢] للتأكد من صحة عقد الصفقة.

كما دخل التراجمة ميدان الإقراض، مقابل فائدة، وإن لم تذكرها الوثائق. ومن هؤلاء إسحاق بن إسرائيل مترجم البنادقة الذى أقرض فرنسيسكو ميخائيل قسطنطين قنصل البنادقة مبلغ مائتين وستين دينارًا وأخذ منه على سبيل الرهن تسعة قناطير نحاس، ووعد المقترض بأنه سيسدد المبلغ فى غضون ثلاثة أشهر، وإذا تأخر يقوم المقرض ببيع النحاس، ولما تأخر قام الأخير ببيعه بمبلغ مائة واثنين وسبعين دينارًا، وأخذ يطالب بالباقى، وقدره ثمانية وثمانون دينارًا، ولما سئل المقترض عن ذلك أجاب بالاعتراف وألزم بدفع باقى المبلغ[١٠٣] وهذا المثال يوضح مدى ما بلغه التراجمة من ثراء، إذا كيف يقوم المترجم المذكور باقراض قنصل البنادقة. كما أقرض باولو زمريا مترجم البنادقة الأمير أحمد بن

عبدالله مبلغًا لم تحدده الوثيقة، وذلك لفك عدد من الأسرى المسلمين الموجودين فى مسينا، على أن يحصل المقرض على المبلغ الذى تم إقراضه، وعلى عمولته على المبلغ[١٠٤] فى حين اقترض ناصر الدين بن على من منولى يانى مترجم البنادقة اثنين وعشرين دينارًا، ولكن المقترض أنكر ذلك، فما كان من منولى إلا أن رفع دعوى للمطالبة بحقه، وقد أكد ذلك عن طريق بعض الشهود، وعليه ألزم المقترض بدفع المبلغ[١٠٥] وأخيرًا اقترض قزانى جستنيان من يوسف بن موسى بن يوسف المالطى اليهودى مترجم الفرنسيين مبلغ مائة وستة وعشرين دينارًا، وقد قام المقترض بعد فترة برد المبلغ لصاحبه، وأقر الأخير باستلامه بحضرة وتصديق اثنين من التراجمة المسلمين هما علاء الدين بن منصور الحاطى، وأبوبكر بن عياد، علاوة على باروخ بن موسى اليهودى مترجم الفرنسيين[١٠٦].

هذا هو إسهام التراجمة فى مجال التجارة والقروض، والذى يرسم إلى حد ما جزء من صورة الاقتصاد السائد فى ذلك الوقت.

ويظهر من العرض السابق الدور المهم للتراجمة اقتصاديًا واجتماعيًا، وكيف كانوا همزة الوصل بين أفراد الجاليات الأجنبية والمجتمع المحيط بهم، كما يظهر من دورهم أيضًا الوضع المتميز الذى كان يتمتع به أفراد تلك الجاليات، وذلك طبقًا للمعاهدات المعقودة مع الدولة العثمانية، مع ملاحظة أن نشاط البنادقة كان بارزًا عن باقى الجاليات الأخرى، ويرجع ذلك إلى أنهم كانوا أسبق فى عقد المعاهدات التجارية مع الدولة العثمانية، وبالتالى كان عدد أفراد تلك الجالية أكبر من أفراد الجاليات الأخرى وبالتالى زاد عدد التراجمة لهم.

كما يلاحظ أيضًا أن دور التراجمة فى ترجمة القضايا، وأداء المهام المكلفين بها، ونشاطهم الاقتصادى، كان بارزًا فى القرن السادس عشر، ثم بدأ يقل نسبيًا فى القرن السابع عشر، ثم قل بصورة واضحة فى القرن الثامن عشر، لاضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر، وهو ما أثر على الإسكندرية سلبًا، وبالتالى على وجود الجاليات الأجنبية، وبالتالى على أعداد التراجمة.

الهوامـش

(١) صلاح أحمد هريدى: الجاليات فى مدينة الإسكندرية فى العصر العثمانى، دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٦١ .

(٢) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الجزء الأول (٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م) دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٠ .

(٣) كان النظام القنصلى وليد الحروب الصليبية، التى دعت أن يكون لكل جالية ممثل خاص بها، وكان أول ورود لاسم قنصل فى أواسط القرن الثانى عشر الميلادى عندما نزل الجنويين عكا، ومنها انتشرت فى باقى البلاد، وقد عينت الحكومات الأوروبية قناصل لها فى الموانئ منذ القرن الرابع عشر الميلادى (انظر: نعيم زكى فهمى، طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣، ص٣٢٦) وكان من مهامه فى العصر العثمانى مراقبة ومتابعة ما يجرى فى مصر، وإرسال التقارير لحكومته لإطلاعها على سير الأمور، ورغم تعدد مهامه إلا أنها لم تخرج عن شقين الأول خاص بالنهوض بتجارة بلاده ومصالحها، ومواجهة أى منافسة من الدول الأوربية الأخرى، والشق الآخر المحافظة على سلامة رعايا دولته ومراقبة نشاطهم، ومن مهامه كذلك إطلاع بلاده باستمرار على أحوال مصر التجارية والسياسية (انظر: زينب محمد حسين الغنام، الجاليات الأجنبية ودورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر إبان العصر العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، فرع البنات، ١٩٨٨، ص٨٠، ٨١).

(٤) سعيد عبدالفتاح عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٠١ .

(٥) عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٧٠٠- ٧١٩؛ عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦- ١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٦٢ .

(٦) المترجم: هو الذى يقوم بالنقل من لغة إلى أخرى (انظر حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، الجزء الثالث، القاهرة ١٩٦٦، ص٩٩٠).

(٧) ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية فى بلاد الشام فى العهد العثمانى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر/ العاشر والحادى عشر الهجرى، الجزء الثانى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٩، ص٦٢٦ .

(٨) زينب محمد حسين الغنام: المرجع السابق، ص٧١، ٧٢ .

(٩) نفسه، ص٧٣ .

(١٠) محكمة إسكندرية: س٤١، ص٩٨، ١٠١، مادتين بدون رقم بتاريخ ١١ شوال ١٠٦٧هـ، ٢٨

صفر ١٠٦٨هـ/ ٢٣ يوليو، ١٣ نوفمبر ١٦٥٧م.

(١١) كان يوجد إلى جانب تلك الفئة من التراجمة تراجمة ديوان الثغر، وديوان الثغر هو الجهة المسئولة عن محاسبة الملتزمين من الباطن، وإدارة نواحى المقاطعة المتعددة، وضبط حساباتها، كما كان بكل ثغر معين مبنى يدار منه جمرك الثغر (ديوان جمرك الثغر) ويخضع الديوانان معًا لإدارة وسيطرة وإشراف ملتزم المقاطعة الرئيسية ويمثل (ديوان مقاطعة الثغر) المقر الرئيسى الذى كانت تدار منه مقاطعة الالتزام حيث تضبط فيه العلاقات المالية بين الملتزمين الأصلاء والملتزمين من باطنهم ويحتفظ فيه بسجل لكل ملتزم يسمى تحويل، تحدد فيه مدة التزامه وما سدده من مال وما تبقى عليه وما رتب على جهته من نفقات تخصم من جملة ما على الملتزم الأصلى على أن يحاسب الأخير عنها خصمًا من أصل مال المقاطعة الرئيسية والتى تحدد تحت مسمى (اخراجات)، وبهذا الديوان سجلات أخرى لضبط كل جهة من جهات المقاطعة، وما يجب تحصيله عنها ضمانًا لعدم تلاعب الملتزمين من الباطن، ويرجع الحاكم الشرعى لهذه السجلات فى حالات التجاوز وشكوى الأهالى. أما ديوان جمرك مقاطعة الثغر فكانت عملية حصر البضائع الصادرة والواردة تدار من خلاله وإشراف عماله الذين كانوا يقومون إلى جانب ذلك بتحديد الرسوم الجمركية على هذه البضائع وتحصيلها. وكان يوجد تراجمة لديوان الثغر عليهم تحصيل الجمارك من الإفرنج حيث يقوم التراجمة بدورهم كواسطة فى التعامل بين العاملين فى ديوان الجمرك وبين التجار وبين الأوروبيين. (انظر: عبدالحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٤٧، ١٤٨، ١٥١). ومن هؤلاء التراجمة إبراهيم بن افرايم (انظر: محكمة إسكندرية، س١٨، ص١٤٤، م٤٢٣ بتاريخ ١٨ شعبان ٩٩٠هـ/ ٨ أغسطس ١٥٨٢م). وشموال بن إسحاق (انظر: نفسه، ص٣٢، ص٤٢٢، م١١٧ بتاريخ ٨ ذى العقدة ١٠٠٨هـ/ ٢١ مايو ١٦٠٠م) ورفائيل بن شبتاى (انظر: نفسه، ص٣٧، ص٢٤٨، م٧٨٥ بتاريخ ١٧ صفر ١٠٢٠هـ/ ٣١ أبريل ١٦١١م) وإلياس بن يوسف، وإبراهيم بن حيدر، وإبراهيم بن فرج (انظر: نفسه: س٤٠، ص٣٨، ٤٧، ٧١، م١٢، ١٢٥، ١٨٩ بتاريخ ٢١ محرم ١٠٣٢هـ/ ٤ صفر ١٠٣٢هـ، ١٧ ربيع أول ١٠٣٢هـ/٢٥ نوفمبر، ٨ ديسمبر ١٦٢٢، ١٩ يناير ١٦٢٣م).

(١٢) محكمة إسكندرية: س٣، ص١٢٧، م٣٨٣ بتاريخ غرة ذى الحجة ٩٦٢هـ/ ١٧ أكتوبر ١٥٥٥م.

(١٣) دينار: فى مصر فى العصر العثمانى وجدت أنواعًا مختلفة من الدنانير وهى الأشرفى أو السلطانى، والزنجرلى أو الجنزرلى والبندقى. أما الأول فهو امتداد للفظ الأشرفى الذى اعتاد عليه المصريون منذ عهد الأشرف برسباى، وهو أول دينار ضرب فى مصر عقب الفتح العثمانى. والثانى ضرب فى عهد السلطان مصطفى الثانى (١١٠٦- ١١١٥هـ/ ١٦٩٤- ١٧٠٣م) ويزن (٢,٦) جرام وقد عرف بهذا الاسم نسبة إلى الحافة المشرشرة لهذا النقد وهى أشبه بالإطار أو الجنزير. أما البندقى فهو ذو عيار عالى يقرب من أربعة

وعشرين قيراطًا، وهو ينسب إلى البندقية وكان شائع الاستعمال فى مصر (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن ندوة عبدالرحمن الجبرتى بحوث ودراسات، إشراف/ أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٥٧، ٥٧٥).

(١٤) محكمة إسكندرية: ص٥٦، ص٨٤، م٢٤٩ بتاريخ ٢ شعبان ٩٧٧هـ/ ١٠ يناير ١٥٧٠م.

(١٥) الراجوزا: هى دوبرفنيك حاليًا فى يوغسلافيا (انظر: زينب محمد حسين الغنام، المرجع السابق، هامش ٦، ص٥١).

(١٦) محكمة إسكندرية: س١١، ص١٠٥، م٣٥٦ بتاريخ ٣ رمضان ٩٧٨هـ/ ٩ فبراير ١٥٧٠م

(١٧) نفسه: س١٤، ص٣٢٢، م١١٠١ بتاريخ ٢٤ جماد ثانى ٩٨٧هـ/ ٢٧ يوليو ١٥٧٩م.

(١٨) محكمة إسكندرية: س١٤، ص٣٥١، م١٤٩٦ بتاريخ ٥ شعبان ٩٨٧هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٥٧٩م.

(١٩) نفسه: س١، ص٢٢، م١٠٠ تاريخ ١٠ رمضان ٩٥٧هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٥٥٠م.

(٢٠) نفسه، نفس السجل، ص٢٨، م١٣٣ بتاريخ ١٢ رمضان ٩٥٧هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٥٥٠م.

(٢١) قنطار: وحدة من وحدات الوزن كان حجمه يختلف تبعًا للزمان والمكان الذى كان يستخدم فيه عمليه الوزن، وفى أواخر العصر المملوكى كان يترواح وزن القنطار ما بين ٩٦,٤٥ كيلو جرام وفى القرن السابع عشر وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام (انظر: Shaw S. J., Ottoman Egypt in the age of the French revolution. Cambridge, Massachustters, 1964, p.170).

(٢٢) محكمة إسكندرية: س١، ص٢٤٩، م١٠٨٦ بتاريخ ٢١ صفر ٩٥٨هـ/ ٢١ يناير ١٥٥١م

(٢٣) نفسه: س٤، ص٢٣٢، م٧٥٨ بتاريخ ٢٥ صفر ٩٧٢هـ/ ٢ أكتوبر ١٥٦٤م.

(٢٤) محكمة إسكندرية: س٢٠، ص٢٠٢، م٥١٧ بتاريخ غرة رمضان ٩٧٢هـ/ ٢ أبريل ١٥٦٥م.

(٢٥) رطل: وحدة من وحدات الوزن ترجع إلى ما قبل الإسلام، وتختلف باختلاف البلاد والأزمان، فالرطل فى مصر الحديثة يساوى ١/ ١٠٠ من القنطار = ١٢ أوقة = ١٤٤ درهمًا = ٤٤٩,٤٨ جم (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، ١٩٥٥، ص٣٠، ٣١).

(٢٦) محكمة إسكندرية: س٨، ص١٧٣، م٥٠٢ بتاريخ ٣ جمادى ثانى ٩٧٣هـ/ ٦ يناير ١٥٦٥م.

(٢٧) نفسه: س٦، ص١٩٢، م٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠ بتاريخ ٢٩ رجب ٩٧٣هـ/ ١ مارس ١٥٦٥م.

(٢٨) محكمة إسكندرية: س٤، ص٣٠، م٩٣ بتاريخ ١١ ذى القعدة ٩٨٤هـ/ ٣٠ يناير ١٥٧٧ (انظر الملحق رقم١).

(٢٩) نفسه: نفس السجل، ص٣٨، م١١٨ بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ٩٨٤هـ/ ١٢ فبراير ١٥٧٧م.

(٣٠) زنبيل: أو الفرق وهو يسع ٣,٥ قنطار (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٥١).

(٣١) محكمة إسكندرية: س٤٩، ص١٨٥، م٤٩٧ بتاريخ ١٧ محرم ٩٨٥هـ/ ٦ أبريل ١٥٧٧م.

(٣٢) نفسه: نفس السجل، ص١٩٤، ١٩٥، م٥٣٢ بتاريخ ٣ صفر ٩٨٥هـ/ ٢٢ أبريل ١٥٧٧م.
(٣٣) نصف فضة: أو البارة الفضية نقد عثمانى من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات (أخشات) وقد اختلف مركز الأخشا باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى حتى أصبحت تساوى (١,١١) ثم انخفض وزنها فى أوائل القرن التاسع عشر، وقل ما فيها من فضة، وكانت هذه العملة وسيلة لتحقيق مرونة العملية التجارية فى مصر (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٣).
(٣٤) محكمة إسكندرية: ص٢٤، ص٩١، م٢٨١ بتاريخ ٢٠ شوال ٩٨٥هـ/ ٣١ ديسمبر ١٥٧٧م.
(٣٥) نفسه: ص١٢، ص١٢٩، م٣٦٥ بتاريخ ٧ صفر ٩٨٦هـ/ ١٧ أبريل ١٥٧٨م.
(٣٦) نفسه: س١٨، ص٢٠١، م٥٩٦ بتاريخ ٢٣ رمضان ٩٩٠هـ/ ١١ أكتوبر ١٥٨٢م.
(٣٧) قرش: بُدىء ضربه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر، وضرب لأول مرة فى تركيا فى عهد السلطان سليمان الثانى (١٠٩٩- ١١٠٢هـ/ ١٦٨٧- ١٦٩٠م) وكان نوعين مجوز وقيمته عشرة أنصاف، والمفرد وقيمته خمسة أنصاف، وقد قام محمد بك أبوالذهب عام (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م) بإبطال القروش التى كانت تحمل اسم علامة على بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلال مصرأعادوا ضرب القروش، وفى عام ١٩١٦ حددت قيمة القرش بعشر مليمات (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٤، ٥٧٥).
(٣٨) محكمة إسكندرية: س٣٦، ص٤٢، م١١٤ بتاريخ ١٥ رجب ١٠١٧هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٦٠٨م.
(٣٩) نفسه: س٤٢، ص١٧٧، م٥٧٣ بتاريخ ١٠ رمضان ١٠١٧هـ/ ١٨ ديسمبر ١٦٠٨م.
(٤٠) محكمة إسكندرية: س٤٠، ص١٥٧، ١٥٨، م٤١٧، ٤٢٠ بتاريخ ٧ رمضان، ٢٩ شوال ١٠٣٢هـ/ ٤ يوليو، ٦ أغسطس ١٦٢٣ .
(٤١) نفسه: س٥٥، ص١٧٩، م٣٧٨ بتاريخ ٢٠ صفر ١٠٩٧هـ/ ١٦ يناير ١٦٨٦م.
(٤٢) نفسه: س١، ص٣٠، م١١٩ بتاريخ ١٣ رمضان ٩٥٧هـ/ ٢٥سبتمبر ١٥٥٠م.
(٤٣) محكمة إسكندرية: س٦٠، ص٢٠٨، م٣٦٦ بتاريخ ٧ ذى القعدة ١١١٤هـ/ ٢٥ مارس ١٧٠٣م.
(٤٤) نفسه: س٦، ص١٩٦، م٤٥٥ بتاريخ ٢ شعبان ٩٧٣هـ/ ٢٢ فبراير ١٥٦٦م.
(٤٥) نفسه: نفس السجل، ص١٩٦، م٤٥٦ بنفس التاريخ
(٤٦) نفسه: س٢٦، ص٣٠٢، م٩١٥ بتاريخ ٢٧ صفر ٩٩٨هـ/ ٥ يناير ١٥٩٠ .
(٤٧) نفسه: س٦، ص٢٤٩، م٥٩٣ بتاريخ ١٩ ذى الحجة ٩٧٩هـ/ ٣ مايو ١٥٧٢م.
(٤٨) من الممكن للمترجم أن يتلاعب عند ترجمته للقضية، لذا حاولت كل دولة أن تجد لها حلاً، ففى فرنسا أصدر الملك أمرًا بقرار من المجلس فى ١٧ نوفمبر ١٦٦٩ بأنه منذ الأن لا يمكن للتراجمة فى إسكالات الليفانت المقيمين فى استانبول وأزمير وغيرها القيام بأعمالهم إذ لم يكونوا فرنسى الجنسية، ومعينين من قبل مجلس التجارة، ويقوم المترجم بأداء القسم بين يدى القنصل فى مستشارية تلك الاسكالات (انظر: ليلى الصباغ: المرجع السابق، جـ٢، ص٦٢٨). وعلى الرغم من ذلك ظل التراجمة اليهود الموجودين فى البلاد يعملون فى سلك الترجمة.

(٤٩) محكمة إسكندرية: س٦٠، ص٢٠٨، م٣٦٦ بتاريخ ٧ ذى القعدة ١١١٤هـ/ ٢٥ مارس ١٧٠٣م.
(٥٠) نفسه: س١٢، ص٥٥٣، م٧٧٢ بتاريخ ٢٦ شعبان ٩٨٦هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٥٧٨م.
(٥١) نفسه: س٢٠، ص٢٨، م٩٦ بتاريخ ١٠ ربيع أخر ٩٩٢هـ/ ٢١ أبريل ١٥٨٤م.
(٥٢) نفسه: س٣٣، ص٢١، م٣٨ بتاريخ ٧ رجب ١٠٠٩هـ/ ٣ فبراير ١٥٩٩م.
(٥٣) نفسه: نفس السجل، ص٢٣، م٤٥ بتاريخ غرة رمضان ١٠٠٩هـ/ ٢٨ مارس ١٥٩٩م.
(٥٤) محكمة إسكندرية: س٤٨، ص٨٧، م٢٢٩ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى ١٠٥٨هـ/ ١٤ مايو ١٦٤٨م (انظر الملحق رقم ٢).
(٥٥) نفسه: س٢٥، ص٤١٤، م١٢٦٤ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ٩٩٧هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٥٨٩م.
(٥٦) ميسينا :Messina مدينة إيطالية بجزيرة مالطة مستندة للجبال، وتطل على البحر من الجهة الجنوبية منها (انظر: ابن جبير، رحلة ابن جبير، دار الشرق العربى بيروت ١٩٩٨، ص٢٥٢، ٢٥٦؛ Moore. W. G., Penguin Encyclopedia of Places, New York, 1978, p.509.
(٥٧) محكمة إسكندرية: س٥١، ص٦٢٦، م١٤٧١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٠٧٧هـ/ ٢٨ مايو ١٦٦٧م.
(٥٨) محكمة إسكندرية: س٥٧، ص٦٧، م١٤٨ بتاريخ غرة محرم ١٠٩٩هـ/ ٧ نوفمبر ١٦٨٧م.
(٥٩) نفسه: س٢١، ص١٠٨، م٣١٧ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ٩٨٣هـ/ ٩ يونيو ١٥٧٥م.
(٦٠) دار صينى : شجر هندى ينمو بتخوم الصين كالرمان لا زهر و لا بذر له ، و هو قشر تلك الأغصان و له فوائد علاجية منها أنه يعالج بعض الأمراض النفسية كما يقوى المعدة و الكبد ، و يسكن آلام البواسير ، و إذا استعمل كدهان يعالج الرعشة و الفالج (انظر : داود بن عمر الأنطاكى ، تذكرة أولى الألباب و الجامع للعجب العجاب ، الجزء الأول ، بيروت ، د / ت ، ص ١٤٩) .
(٦١) محكمة إسكندرية : س٢٠، ص٢١٢، م٥٤٨ بتاريخ ١١ ربيع أول ٩٨٥هـ/ ٢٩ مايو ١٥٧٧م.
(٦٢) نفسه: س٢٦، ص١٧٧، م٥٥٧ بتاريخ ١٩ ذى القعدة ٩٩٧هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٥٨٩م.
(٦٣) نفسه: س٢٥، ص١٧٤، م٢٢٤ بتاريخ ٢٩ رمضان ٩٩٦هـ/ ٢٢ أغسطس ١٥٨٨م.
(٦٤) محكمة إسكندرية : س٣٠، ص١٣، م٣٠ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٠٠٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٥٩٤م.
(٦٥) نفسه: س٣٣، ص١٩، م٣٣ بتاريخ ٥ رجب ١٠٠٩هـ/ ١٥ يوليو ١٦٤٩م.
(٦٦) نفسه: س٤٨، ص٣٠، م٧٧ بتاريخ ١٨ شوال ١٠٥٩هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٦٤٩م.
(٦٧) نفسه: س٢١، ص١٩٠، م٥٤٣ بتاريخ ٦ رجب ٩٥٩هـ/ ٢٨ يونيو ١٥٥٢م.
(٦٨) نفسه: س١٢، ص٩٦٧، م١٩٢٦ بتاريخ ٢ محرم ٩٨٦هـ/ ٨ سبتمبر ١٥٧٨م.
(٦٩) شرع بعض التراجمة فى شراء العبيد لخدمتهم، ومن هؤلاء شبتاى بن يهوذا بن يوشع مترجم الفرنسيين الذى اشترى من عمر بن محمد مملوك بمبلغ خمسة وأربعون دينارًا (انظر: محكمة إسكندرية، س١٢، ص٢٧٨، م٤٣٠ بتاريخ ٢٥ صفر ٩٧٧هـ/ ٩ أغسطس

١٥٦٩م) وكذلك باولو زمريا مترجم البنادقة الذى قام بشراء مملوك قبرصى وزوجته وأولاده من عويطى بن غنام بمبلغ مائتى وعشرة دنانير، دفع له مائة وخمسين، والباقى بعد ستة أشهر (انظر: نفسه، س١١، ص١٢٢، م٤٠٩ بتاريخ ١٠ رمضان ٩٧٨هـ/ ٥ فبراير ١٥٧١م). كما تصادق إسرائيل بن يوسف بن إبراهيم مترجم البنادقة مع يعقوب دنو أن يبيع له جارية تدعى جوهر بمبلغ ستة وعشرين دينارًا. (انظر: نفسه، س٥٩، ص٤١، م١٤٠ بتاريخ ١١ ربيع آخر ٩٨٣هـ/ ١٩ يوليو ١٥٧٥م) وأخيرًا اشترى مانولى يانى مترجم البنادقة من يوسف بن عبدالله جارية روسية تدعى تينا جورجى بثمن قدره خمسة وثلاثين دينارًا. (انظر: نفسه، س٦، ص٤٧، م١١٨ بتاريخ ٣ جماد ثانى ١٠٠٢هـ/ ٢٣ فبراير ١٥٩٤م).

(٧٠) محكمة إسكندرية: س٢١، ص١٥٤، م٧٢٠ بتاريخ ١٢ ذى الحجة ٩٥٧هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٥٥٠م.

(٧١) نفسه: س٢٠، ص٢٩، م١٠٠ بتاريخ ١١ ربيع آخر ٩٩٢هـ/ ٢٢ أبريل ١٥٨٤م.

(٧٢) نفسه: س٢٦، ص٤٧٥، م١٣٥٦ بتاريخ ١٠ رجب ٩٩٨هـ/ ١٥ مايو ١٥٩٠م.

(٧٣) نفسه: س٢٧، ص٢٦٦، م٥٥٨ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ٩٩٩هـ/ ٢٠ يناير ١٥٩١م.

(٧٤) سعيد عبدالفتاح عاشور: المرجع السابق، ص٣٠٢ .

(٧٥) محكمة إسكندرية : س٥١، ص٧٥٨، ٧٥٩، م١٧٤٠، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥ بتاريخ أواخر ذى الحجة ١٠٧٦هـ/ ١ يوليو ١٦٦٦م (انظر الملحق رقم (٣)، وعن نفس الموضوع (انظر: محكمة إسكندرية، س٥٢، ص٩٣، م١٧١ بتاريخ ٢٤٤ محرم ١٠٨١هـ/ ١٣ يونيو ١٦٧٠م).

(٧٦) محكمة إسكندرية: س٢١، ص٥٧، م١٨٠ بتاريخ ٦ صفر ٩٧٤هـ/ ٢٣ أغسطس ١٥٦٦م.

(٧٧) نفسه: س٤٧، ص٢٩٥، م٦٨١ بتاريخ غرة محرم ١٠٥٤هـ/ ١٠ مارس ١٦٤٤م.

(٧٨) محكمة إسكندرية: س٥٢، ص٣٠١، م٥٨٥ بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٠٨٢هـ/ ٢٨ يوليو ١٦٧١م.

(٧٩) ريال: كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق وأطلق الريال فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة فرنسية، وأسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمسوية، والريال النمساوى، أطلق عليه فى مصر (الريال أبو طاقة) نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٨).

(٨٠) محكمة إسكندرية: س٦١، ص٩٩، م٢٣٩ بتاريخ ١٧ ربيع ثانى ١١١٥هـ/ ٢٩ أغسطس ١٧٠٣م.

(٨١) نفسه: س٥٣، ص٣١٥، م٦٢٠ بتاريخ ٢ ربيع أول ١٠٨٥هـ/ ٦ يونيو ١٦٧٤م (انظر الملحق رقم ٤).

(٨٢) محكمة إسكندرية: س٣، ص١٦٣، م٤٧٩ بتاريخ ١٨ جمادى ثانى ٩٦٤هـ/ ١٨ فبراير ١٥٥٧م.

(٨٣) نفسه: س٤٨، ص١٦٥، م٣٨٦ بتاريخ ٤ رجب ١٠٥٧هـ/ ٥ أغسطس ١٦٤٧م.

(٨٤) نفسه: س٨، ص١٠٣، م٢٩٣ بتاريخ ١٢ جماد أول ٩٧٣هـ/ ٧ أكتوبر ١٥٦٤م.
(٨٥) نفسه: س٧، ص٢٢٩، م٥٦٤ بتاريخ ١٧ صفر ٩٨١هـ/ ١٨ يونيو ١٥٧٣م.
(٨٦) نفسه: س٥٦، ص٢٣٣، م٦٨٦ بتاريخ ٢٠ رجب ٩٨٥هـ/ ٣١ ديسمبر ١٥٧٧م.
(٨٧) نفسه: س٣٧، ص١٤٤، م٥٠١ بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٠٢٠هـ/ ٢ مارس ١٦١٢م.
(٨٨) محكمة إسكندرية: س١، ص١٤٢، م٦٧٣ بتاريخ غرة ذى الحجة ٩٥٧هـ/ ١١ ديسمبر ١٥٥٠م.
(٨٩) نفسه: س٤٣، ص٢٩٥، م٨٦٥ بتاريخ ٩ صفر ١٠١٩هـ/ ٣ مايو ١٦١٠م.
(٩٠) نفسه: س٤٧، ص١٠٣، م٤٨٦ بتاريخ ٢ ربيع أول ١٠٥٣هـ/ ٢١ مايو ١٦٤٣م.
(٩١) نفسه: س٢٢، ص٧٨، م١٨٢ بتاريخ ٢٤ جماد أول ٩٩٧هـ/ ١٠ أبريل ١٥٨٩م.
(٩٢) نفسه: س٣٦، ص٤١، ٤٢، م١١٣ بتاريخ ١٥ رجب ١٠١٧هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٦٠٨م.
(٩٣) نفسه: س٤٧، ص١٥٦، م٤٠٩ بتاريخ غرة محرم ١٠٥٥هـ/ ٢٧ فبراير ١٦٤٥م.
(٩٤) نفسه: س٨، ص٥٦، م١٩١، بتاريخ ٢٥ ربيع ثانى ٩٧٣هـ/ ١٧ ديسمبر ١٥٦٥م؛ نفسه: س١١، ص١٧٧، م١٨٦ بتاريخ ١٠ شوال ٩٧٨هـ/ ٧ مارس ١٥٧١م.
(٩٥) نفسه: س١١، ص٥٩، م٢٠٧ بتاريخ ٤ شعبان ٩٧٨هـ/ ١ يناير ١٥٧١م.
(٩٦) نفسه: س١٤، ص٢٤١، م٨٣٦ بتاريخ ٢٣ شوال ٩٧٨هـ/ ١٩ فبراير ١٥٧١م.
(٩٧) ذراع: المقصود به ذراع البز الاستانبولية استعمل فى مصر فى العصر الحديث لقياس الأقمشة، وبلغ طوله فى القرن التاسع عشر ٥٧٩ , ٦٨سم. (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٨٤).
(٩٨) محكمة إسكندرية: س١٣، ص٢٦٠، م٨٩٨ بتاريخ ٣ شعبان ٩٧٩هـ/ ٢١ ديسمبر ١٥٧١م (انظر الملحق رقم ٥).
(٩٩) نفسه: س٢٦، ص٤٠، م١١٩ بتاريخ ١٣ شعبان ٩٨٥هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٥٧٧م.
(١٠٠) نفسه: س٧، ص٢٠٥، م٤٨٠ بتاريخ ٤ ذى القعدة ٩٩٨هـ/ ٤ سبتمبر١٥٩٠ م.
(١٠١) نفسه: س٣٠، ص١١٤، م٢٥٠ بتاريخ ٧ جماد أول ٩٧٣هـ/ ٤ أكتوبر ١٥٦٥م.
(١٠٢) نفسه: س٤٩، ص٩٩، م٤٣، بتاريخ ٦ صفر ٩٨٠هـ/ ١٨ يونيو ١٥٧٢م.
(١٠٣) محكمة إسكندرية: س١، ص١٤١، م٦٧٢ بتاريخ غرة ذى الحجة ٩٥٧هـ/ ١١ ديسمبر ١٥٥٠م.
(١٠٤) نفسه: س١١، ص٢٨٢، م١١٥٦ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ٩٧٩هـ/ ٢٩ أبريل ١٥٧٢م.
(١٠٥) نفسه: س١٢، ص٢١٦، م٦٢٤ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ٩٨٦هـ/ ٢٧ مايو ١٥٧٨م.
(١٠٦) نفسه: نفس السجل، ص٤٧٣، م١٣٦٣ بتاريخ ١٩ رجب ٩٨٦هـ/ ٢١ سبتمبر ١٥٧٨م.

الملاحق

ملحق رقم (١)

ما يستفاد من الوثيقة: إسرائيل بن يوسف مترجم البنادقة يقوم بترجمة صفقة بيع جلود بقر وجاموس بين النورى على بن أبى الجود البولاقى، وتيبان سوما البندقى

المصدر: محكمة إسكندرية، سجل (٤) رقم الصفحة (٣٠)

رقم المادة وتاريخها: مادة (٩٣) بتاريخ ١١ ذى القعدة ٩٨٤هـ/ ٣٠ يناير ١٥٧٧م.

تصادق الخواجا الأجل الكبير المحترم النورى على بن المرحوم الخواجا أبو الجود البولاقى الجلاد مع تيبان سوما بن استيفنو الافرنجى البندقى التصادق الشرعى، وهما بحالتى الصحة والاختيار على أن الخواجا على المشار إليه يستحق فى ذمة تيبان المذكور مبلغًا قدره من الذهب السلطانى الجديد معاملة تاريخه بالديار المصرية ألف دينار واحدة وسبعمائة دينار وخمسة وعشرين دينارًا يقوم له بذلك متى أحب واختار، على أن ذلك لزم ذمته له من أصل ألفى دينار اثنتان وسبعمائة دينار، وخمسة وعشرون دينارًا، ذلك آخر ما يستحقه الخواجا على بذمته من ثمن الجلود الجاموس والبقر المعلومة لهما التى ابتاعها منه تيبان المذكور وتسلمها قبل تاريخه حسبما تصادقا على ذلك وثبت الاشهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه بشهادة شهوده، وصدوره لديه ثبوتًا شرعيًا وحكم أعز الله أحكامه بموجب ذلك حكمًا شرعيًا مستوفيًا شروطه الشرعية وأشهد على نفسه بذلك بحضور إسرائيل بن يوسف اليهودى ترجمان البنادقة وترجمته بذلك عن تيبان المذكور فى تاريخه.

ملحق رقم (٢)

ما يستفاد من الوثيقة: وكيل القنصل الفرنسى يكلف يوسف اليهودى مترجم الفرنسيين برفع دعوى على كورنى الفلمنكى بسبب مبلغ من المال.

المصدر: محكمة إسكندرية، س(٤٨) رقم الصفحة: (٧٨)

رقم المادة وتاريخها: مادة ٢٢٩ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى ١٠٥٨هـ/ ١٤ مايو ١٦٤٨م.

ادعى يوسف اليهودى الترجمان الوكيل الشرعى عن أنتونى النصرانى وكيل قنصل طائفة النصارى الفرانسة الواردين على الثغر المذكور على كورنى ريس النصرانى الفلمنك أنه تسلم من ممتيرنا النصرانى التاجر ببلادهم مبلغًا قدره مائتى قرش اثنتان وخمسين قرشًا من القروش الفضة الريال على طريق الأمانة ليدفعها للموكل المذكور ويطالبه بذلك، فسئل فأجاب بالاعتراف بتسلم المبلغ المذكور من التاجر المذكور على طريق الأمانة الشرعية ليدفعها للموكل المذكور، ووضعها فى صندوقه داخل المركب وعند حضوره فى البحر هجمت عليه أربع مراكب أسبانية وطلعوا إلى المركب، وأخذوا الدفاتر والمكاتيب، وقرأوها جميعًا، وعلموا بالصرة الأمانة المذكورة، وأنها لأنتونى النصرانى الفرنسيس بموجب دفتر الوسق والمكتوب، فأخذوا منه مفتاح الصندوق ,وأخذوا الصرة قهرًا عليه لما بينهم من الخصومة والحرب، فلم يصدقه المدعى المذكور على ذلك والتمس يمينه فحلف اليمين الشرعى الجامعة لمعانى الحلف شرعًا أن الأربع مراكب النصارى هجموا عليه وطلعوا لمركبه وقرأوا الدفاتر، وما عنده من المكاتب، وأخذوا مفتاح صندوقه، وأخذوا منه الصرة وفيها مائتان وخمسون قرشًا ريالاً أمانة للموكل المذكور قهرًا عليه، ولم يحصل منه تفريط ولا تقصير بوجه من الوجوه، حلف على ذلك بشهادة طائفة النصارى الواردين معه فى المركب حين حضوره، وأنهم أخذوا المبلغ المذكور قهرًا عليه، ولم يحصل منه تقصير ولا تفريط، كما شرح أعلاه، أطلع على ذلك الوكيل المذكور، وبمقت ذلك

منع مولانا أفندى المومى إليه أعلاه المدعى المذكور من المعارضة للريس المدعى عليه المذكور بسبب المبلغ المذكور حيث لم يصدر منه تقصير ولا تفريط منعًا شرعيًا، جرى ذلك وحرر فى عشرين شهر ربيع الثانى من شهور سنة ثمانية وخمسين وألف من الهجرة النبوية.

ملحق قم (٣)

ما يستفاد من الوثيقة: مترجما الفرنسيين والانجليز يقران بتسلمهما المشروب الوارد من الخارج، لأفراد هاتين الجاليتين، طبقًا لأوامر سلطانية، وأوامر صادرة من الديوان العالى.

المصدر: محكمة إسكندرية س (٥١) رقم الصفحة (٧٥٨- ٧٥٩)

رقم المادة وتاريخها مادة (١٧٤٤، ١٧٤٥) بتاريخ أواخر ذى الحجة ١٠٧٦هـ/ ١ يوليو ١٦٦٦م.

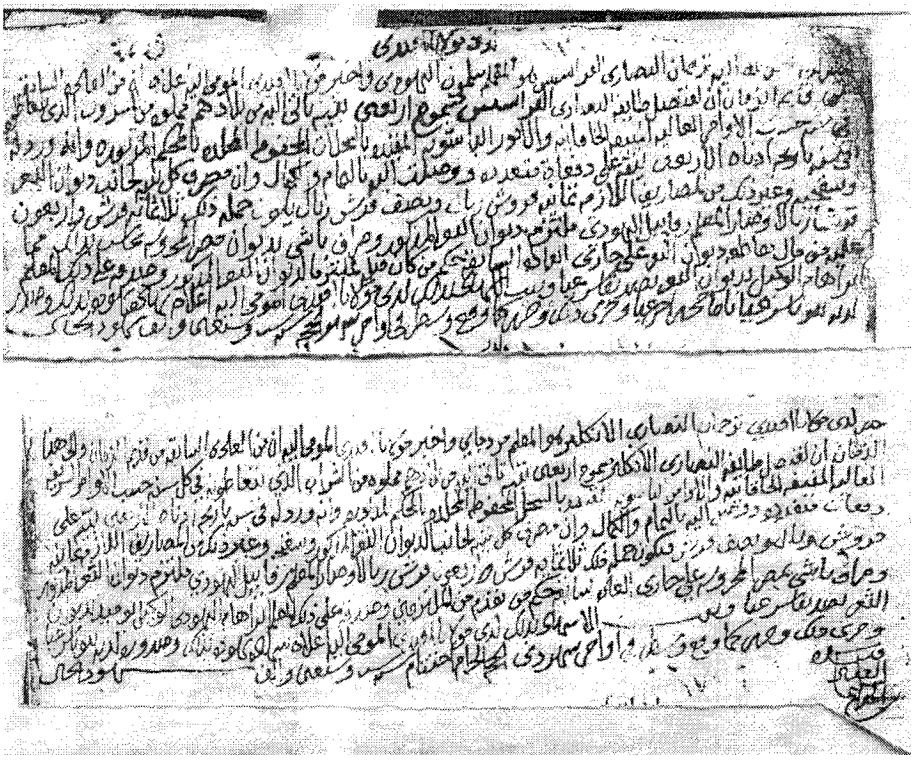

ملحق رقم (٤)

ما يستفاد من الوثيقة: من مصادر الدخل للتراجمة العوائد التى كانوا يحصلون عليها من مراكب أفراد الجاليات الواردة لميناء الإسكندرية

المصدر: محكمة إسكندرية، س(٥٣) رقم الصفحة: (٣١٥)

رقم المادة وتاريخها: مادة (٦٢٠) بتاريخ ٢ ربيع أول ١٠٨٥هـ/ ٦ يونيو ١٦٧٤م.

حضر كل من المعلم مردخاى ولد داود، وسلمون ولد إسحاق من تراجمة الفرانسة بالثغر، وأشهد على نفسه كل منهما شهوده الإشهاد الشرعى وهما بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار من غير اكراه عليهما فى ذلك ولا إجبار وجواز الإشهاد عليهما فى ذلك شرعًا أنهما شريكان فى جميع ما يتحصل لما من ترجمتهما لقنصل طائفة النصارى الفرانسة من مراكب وعوائد وغيرهما بسبب الترجمة المذكورة بالسوية بينهما لكل منهما النصف وجامكية ورضى كل منهما بذلك حسبما أشهد كل منهما على نفسه بذلك وأقر به ورضى الاشهاد والإقرار والاعتراف والرضا الشرعيات، وصدق كل منهما الآخر على ذلك وقبله منه التصديق الشرعيين، وبمقتضى ما ذكر صار المعلم مردخاى والمعلم سلمون اليهوديان المذكوران شريكان فى ترجمة قنصل طائفة النصارى الفرانسة سوية، وفى جميع ما يتحصل لهما من العوائد بسبب ذلك من المراكب وغيرهما حكم العادة القديمة بينهما بالسوية، وثبت ذلك لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه بشهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتًا شرعيًا، وصدر ذلك بحضور فخر أبناء جنسه المعلم موسى قزاز باشى اليهودى الترجمان بديوان الثغر، وعلمه بذلك وإطلاعه عليه وجمله الإشهاد ولما تم الحال على هذا المنوال سأل كل منهما فى كتابة تحريره، فأجيب لذلك، ضبطًا لواقعة الحال عند الطلب والسؤال ليراجع عند الاحتياج إليه وليكون حجة عند تمام الحجة، جرى ذلك وحرر فى اليوم المبارك ثانى شهر ربيع الأول من شهور سنة خمس وثمانين وألف.

ملحق رقم (٥)

ما يستفاد من الوثيقة: منولى يانى مترجم البنادقة يعمل فى تجارة الحرير.

المصدر: محكمة إسكندرية، س (١٣) رقم الصفحة (٢٦٠)

رقم المادة وتاريخها: مادة (٨٩٨) بتاريخ ٣ شعبان ٩٨٩هـ/ ٢١ ديسمبر ١٥٧١م.

اشترى منولى يانى النصرانى الملكى ترجمان طائفة النصارى البنادقة بالثغر من المعلم ميسور بن ماركو الفرنجى البندقى ستمائة ذراع وأربعين ذراعًا من الحرير الملون اشتراءً شرعيًا بثمن قدره عن ذلك من الفضة الأنصاف الجديدة معاملة تاريخه بالديار المصرية ثلاثون ألف نصف حسابًا عن كل ذراع سبعة وأربعون نصفًا ثمنًا حالاً مقبوضًا بيد البائع المذكور من المشترى المذكور القبض الشرعى باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى، واعترف المشترى المذكور بتسلم المبلغ بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علمًا وخبره.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة.

(١) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية الموجودة بدار الوثائق، وقد أشير لأرقام السجلات فى البحث.

ثانياً : مصادر عربية منشورة :

(١) داود بن عمر الأنطاكى ، تذكرة أولى الألباب و الجامع للعجب العجاب ، الجزء الأول ، بيروت ، د / ت.

ثالثاً: رسائل جامعية غير منشورة:

(١) زينب محمد حسين الغنـــام، الجاليات الأجنبية ودورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر إبان العصر العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨) رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، فرع البنات، ١٩٨٨ .

رابعاً : المراجع العربية:

(١) ابن جبيـــر ، رحلة ابن جبير، دار الشرق العربى، بيروت، ١٩٩٨ .

(٢) حسن الباشـــا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦م.

(٣) عبد الحميد حامد سليمـــان، تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .

(٤) عبد الرحمن فهمـــى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن ندوة عبدالرحمن الجبرتى، بحوث ودراسات، إشراف د/ أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦ .

(٥) عبد العزيز محمد الشنـــــاوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠ .

(٦) عمر عبد العزيز عمـــــر، تاريخ المشرق العربى (١٥١٦- ١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤ .

(٧) سعيد عبد الفتاح عاشـــــور، العصر المماليكى فى مصر والشام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦ .

(٨) صلاح أحمد هريـــــدى، والجاليات فى مدينة الإسكندرية فى العصر العثمانى، دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٤ .

(٩) ----------، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الجزء الأول، (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨) دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥ .

(١٠) فالتـــــرهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، وما يعادلها فى النظام المترى، الطبعة الثانية، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٥٥.

(١١) ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية فى بلاد الشام فى العهد العثمانى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر/ العاشر والحادى عشر الهجرى، الجزء الثانى، مؤسسة رسالة، بيروت، ١٩٨٩ .

(١٢) ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة، ١٩٧٨ .

(١٣) نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٣ .

خامساً : المراجع الأجنبية

(1) Moore, W. G;
Penguin Encyclopedia of Places, New York, 1978.
(2) Shaw. S. J;
Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, Massachustters, 1964.